المحكمة الجنائية الدولية
ICC-ASP/9/29

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
22 November 2010

ARABIC
Original: English

الدورة التاسعة
نيويورك، ٦-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

تقرير المكتب عن استراتيجية الإعلام العام للفترة ٢٠١١-٢٠١٣

أولاً- مقدمة

١- يشكل بذل جهود فعالة ومطردة في مجال الإعلام العام أمراً حيوياً لنجاح المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في إجراء تحقيقات تتسم بالكفاءة، وتحقيق العدالة بصورة علنية وشفافة، وتلقّي التعاون والدعم المطلوبين لأنشطتها كما أنها تسهم في منع وقوع جرائم في المستقبل وفي تحقيق الاحترام الدائم للعدالة الدولية. والإعلام العام مُدمج إدماجاً تاماً في العلاقات الخارجية للمحكمة وفي جهودها المتعلقة بالتوعية،[1] ومع ذلك فإنه يؤدي دوراً فريداً في نقل الرسالة المتعلقة بطبيعة المحكمة والغرض منها إلى جمهور المخاطبين حول العالم. ويجب أن تكون أنشطة الإعلام العام التي تقوم بها المحكمة ابتكارية وبعيدة المدى وتتسم بالتشاور بين الأجهزة المختلفة والتعاون الوثيق مع الهيئات والمكاتب المستقلة. ويتطلب وضع استراتيجية إعلامية ناجحة القيام باختيارات صعبة بخصوص تعيين الأنشطة وتحديد أولوياتها والتركيز على الموارد القائمة لضمان تنفيذها.

٢- والاستراتيجية الحالية المتعلقة بالإعلام العام، التي وضعتها المحكمة، تأخذ في الحسبان المسؤوليات والولايات المتميزة ولكن المتكاملة لأجهزة المحكمة، وقد أُعدت هذه الاستراتيجية وفقاً

[1] تعرّف المحكمة *الإعلام العام* بأنه تقديم المعلومات في الوقت المناسب وبصورة دقيقة إلى عامة الناس وإلى أوسع جمهور عن طريق قنوات اتصال شتى. وهو يهدف إلى الإسهام في تحقيق الفهم والاحترام العالميين للمبادئ التي تحكم النظام الذي أنشأه نظام روما الأساسي على الصُّعُد الوطني والإقليمي والدولي. وتوجَّه أنشطة *التوعية* إلى المجتمعات المتأثرة بالحالات وبالقضايا المعروضة على المحكمة بغية إيجاد الوعي والفهم لدور المحكمة وأنشطتها وإتاحة إمكانية الاطلاع على الإجراءات القضائية للمحكمة. وتهدف التوعية إلى تلبية احتياجات محددة إلى المعلومات من جانب المجتمعات المتأثرة وإلى الإسهام في مشاركتها في هذه العملية. أما *العلاقات الخارجية* فهي حوار بين المحكمة والدول الأطراف والدول غير الأطراف والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الرئيسيين الآخرين الذين لديهم أدوار مباشرة في أنشطة المحكمة وبيئتها التمكينية. أنظر موجز الاستراتيجية المتكاملة للعلاقات الخارجية للمحكمة، الإعلام العام والتوعية على الموقع الشبكي للمحكمة.

لقرار جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") ICC-ASP/8/Res.3 المعنون "تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف".[٢]

٣- واستراتيجية الإعلام العام مكملة للخطة الاستراتيجية للمحكمة وللاستراتيجيات المواضيعية الأخرى، بما في ذلك الاستراتيجية المتكاملة للعلاقات الخارجية للمحكمة، [٣] واستراتيجية الإعلام العام والتوعية المعتمدة في عام ٢٠٠٩، والخطة الإستراتيجية المتعلقة بالتوعية [٤]، والإستراتيجية المتعلقة بالضحايا [٥] المعتمدة في عام ٢٠٠٩، واستراتيجية الإدعاء. [٦] والأنشطة والبرامج المشمولة هنا تهدف إلى توليد الاهتمام بأعمال المحكمة والوعي بدورها وبأنشطتها، والاستجابة لما يكون لدى الدوائر الفاعلة الرئيسية من احتياجات إلى معلومات محددة، وزيادة فهم شؤون المحكمة، وضمان استعمال الموارد القائمة على صعيد المحكمة ككل استخداماً أمثل.

٤- وقد دأبت المحكمة هي وأصحاب المصلحة فيها وشركاؤها، بما فيهم جمعية الدول الأطراف، في المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي المعقود في عام ٢٠١٠، على التأكيد بصورة منتظمة على الصلة بين زيادة فهم شؤون المحكمة وزيادة الدعم المقدم إليها. [٧] وأكدت الجمعية أيضاً في المؤتمر الاستعراضي على أهمية بذل جهود لضمان توافر إمكانية حصول الضحايا والمجتمعات المتأثرة على معلومات دقيقة عن المحكمة وحقوق الضحايا بموجب نظام روما الأساسي. [٨] ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اتباع نهج شامل بشأن نشر معلومات دقيقة وذات صلة على جمهور واسع النطاق.

٥- وتنشئ الاستراتيجية إطاراً لتخطيط الإعلام العام على نطاق المحكمة ككل مع التأكيد على الثلاث سنوات القادمة. وهي تحدد أهدافاً مشتركةً للإعلام العام وتدعم الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها في حدود الموارد القائمة. وتفيد الاستراتيجية أيضاً كبرنامج يمكن أن تُستحدث منه خطط عمل تفصيلية، بما في ذلك خطط سنوية للأنشطة الإعلامية على نطاق المحكمة ككل أو خطط ذات تركيز جغرافي أو مواضيعي. وسيجري إعداد خطط عمل تفصيلية كجزء من عملية تخطيط ميزانية المحكمة لكي تعكس التطورات الخارجية والداخلية، والطبيعة الدينامية للاحتياجات الخاصة بالإعلام العام، ومدى توافر الموارد. ونظراً إلى أن الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١١ قد قُدمت بالفعل، فإن خطة الإعلام العام لعام ٢٠١١ سيجري الانتهاء منها على سبيل الأولوية عقب اعتماد هذه الاستراتيجية.

٦- وفي حين أن المحكمة مسؤولة عن إتاحة المعلومات، فإنه يجب عليها أيضاً الاعتماد على دعم شركائها وآخرين في تحديد الاحتياجات من المعلومات والاستجابة لها. والدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام تقوم جميعاً بدور حاسم الأهمية في دعم الوعي بالمحكمة

---

[٢] الوثيقة ICC-ASP/8/Res.3، الفقرة ٣٤. وقد اعتمد الرئيس والمدعي العام والمسجل هذه الاستراتيجية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

[٣] الاستراتيجية المتكاملة للعلاقات الخارجية، الإعلام العام والتوعية.

[٤] الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالتوعية والخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/5/12). وبينما توجد روابط طبيعية بين جهود المحكمة بخصوص الإعلام العام والتوعية، فإن الأنشطة والمنتجات الوارد وصفها هنا لا تشمل بالضرورة الأنشطة والمنتجات الوارد وصفها في الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالتوعية وفي التقارير السنوية اللاحقة المتعلقة بالتوعية، إلا في الحالات التي تفيد فيها أيضاً هذه الأنشطة في تحقيق الأهداف الأوسع نطاقاً للمحكمة في مجال الإعلام العام.

[٥] تقرير المحكمة بشأن الإستراتيجية المتعلقة بالضحايا (ICC-ASP/8/45).

[٦] استراتيجية الإدعاء الخاصة بمكتب المدعي العام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، ١ شباط/فبراير ٢٠١٠.

[٧] إعلان بشأن التعاون (RC/Decl.2).

[٨] القرار المتعلق بتأثير نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة (RC/Res.2).

وزيادة فهم أعمالها بدرجة أكبر وتوليد الدعم لأنشطتها. أما تنفيذ الأنشطة المتعددة الواردة في هذه الاستراتيجية فسيعتمد على مدى توافر الموارد لدى الشركاء.

٧- وتتألف هذه الاستراتيجية من العناصر التالية: الأهداف، والمبادئ التشغيلية، ومجالات البرامج المواضيعية، والموارد، والرصد والتقييم، والمراجعة وعمليات التحديث.

ثانياً- الاهداف الموضوعة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣

٨- يتمثل الهدف الشامل لاستراتيجية الإعلام العام هذه في النهوض بالغاية الاستراتيجية للمحكمة المتمثلة في أن تكون مؤسسة مشهوداً لها بمكانتها وتحظى بالدعم الملائم[٩] وأن تزيد إلى أقصى حد من التأثير الوقائي للمحكمة. ولتحقيق هذا الهدف، حددت المحكمة أربعة مقاصد أساسية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ تتدرج من المقاصد الواسعة المدى إلى المقاصد المحددة، هي:

(أ) زيادة عدد من يدرك شؤون المحكمة على نطاق العالم من أشخاص ومؤسسات ومنظمات ؛

زيادة الوعي بالمحكمة لدى الجمهور العام هو أولى الوسائل في حشد الدعم للغرض المتوخى من المحكمة ولأنشطتها وفي زيادة تأثيرها الأوسع نطاقاً. كما أن الاعتراف على نطاق واسع بالسمات والمسؤوليات الأساسية للمحكمة يمكن أن يفيد أيضاً في حشد الدعم من مصادر شتى وأنواع جديدة من الجمهور ربما لم تكن سابقاً بالضرورة مهتمة بأعمال المحكمة أو داعمة لهذه الأعمال.

(ب) تحقيق زيادة مستمرة في المعلومات المتاحة عن طريق توفير المعرفة الأساسية بالمحكمة لمجموعات صنع القرار في جميع الدول، وبخاصة الدول التي تنظر في التصديق على نظام روما الأساسي؛

إن زيادة المعلومات المتاحة في الدول الأطراف والدول غير الأطراف والعمل مع جميع الشركاء بغية نشر المعلومات يمكن أن يسهما في التعاون مع المحكمة وطنياً وإقليمياً وفي توفير الدعم للمحكمة عن طريق زيادة الوعي، ومعالجة التوقعات، ودعم الحوار. والصبغة العالمية سمة متأصلة في طبيعة المحكمة. وفي حين أن المحكمة لا تسعى إلى التأثير على الدول في قرارها المتعلق بالتصديق على نظام روما الأساسي، فإنها تقدم معلومات دقيقة إلى الدول التي تنظر في القيام بهذا التصديق.

(ج) القيام على نحو مستمر بتحسين دقة المعلومات في المناطق وفي البلدان، من غير بلدان الحالات، التي تؤدي فيها التصورات الخاطئة إلى تقليل الدعم الموجه للمحكمة أو تؤدي مباشرةً إلى عرقلة قدرة المحكمة على الاضطلاع بولايتها.

إن الافتقار إلى فهم الغرض من المحكمة وأنشطتها إلى جانب التصورات الخاطئة بشأن هذا الغرض وهذه الأنشطة يمكن أن يعرقلا بصورة مباشرة التعاون مع المحكمة ودعم أعمالها وأن يؤثرا سلباً على مشروعيتها المتصورة. ففي المناطق التي تنشط فيها المحكمة، تؤدي التصورات الخاطئة إلى عواقب خطيرة بصورة خاصة على المحكمة وعلى شركائها وعلى

[٩] تقرير عن أنشطة المحكمة (ICC-ASP/7/25)، المرفق.

الأشخاص الذين يُراد من المحكمة أن تخدمهم، ألا وهم ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة، كما أنها قد تساعد أيضاً على تقويض الدعم الذي تتمتع به المحكمة على نطاق العالم. وهذا يستتبع العمل بنشاط على تصحيح التصورات الخاطئة التي نشأت والحيلولة دون نشوء تصورات خاطئة جديدة في الحالات التي يُحتمل أن تنشأ فيها.

(د) تيسير وصول الجمهور المهتم إلى المعلومات المتعلقة بإجراءات المحكمة وبأنشطتها؛

يشكل نشر الأنشطة القضائية للمحكمة ركناً أساسياً من أركان إقامة العدل بشكل علني وشفاف. فالمحكمة، بإجراءاتها، تبرهن على طبيعتها المستقلة والقضائية. كما أن تعزيز إمكانية إفادة المجتمعات المتأثرة بأعمال المحكمة من الإجراءات القضائية وفهم هذه الإجراءات هو أيضاً عنصر محوري في استراتيجية التوعية الخاصة بالمحكمة.[١٠]

٩- وتشمل هذه الاستراتيجية الأهداف المتفق عليها للمحكمة ككل بالإضافة إلى الأهداف المحددة لمكتب المدعي العام.[١١]

ثالثاً- المبادئ التشغيلية

١٠- يرتكز تنفيذ استراتيجية الإعلام العام الخاصة بالمحكمة على أربعة مبادئ تشغيلية كما يلي.

ألف- الطبيعة القضائية للأنشطة

١١- القصد من أنشطة وبرامج الإعلام العام للمحكمة ككل المدرجة في هذه الوثيقة هو الإبلاغ عن الغرض من المحكمة وأدائها لمهامها، وعن أنشطتها القضائية، وتقديم معلومات بشأن أطراف الدعاوى، وتقديم وصف للجوانب الابتكارية وجانب الحماية في نظام روما الأساسي. وأنشطة الإعلام العام التي تقوم بها المحكمة ستعكس في جميع الأوقات الطبيعة المستقلة والقضائية للمحكمة وستحمي سلامة الدعاوى والإجراءات.

---

[١٠] الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالتوعية والخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/5/12)، الفقرة ١٣.

[١١] بالإضافة إلى دعم الأهداف الواردة ضمن هذا الإطار العام، فإن نواتج الإعلام العام المحددة الخاصة بمكتب المدعي العام، بما فيها خطط العمل المتعلقة بالاتصال الفردي بحسب الحالة والتحقيق الأولي، تعكس وتدعم أيضاً أهداف استراتيجية الإدعاء المترابطة، وبصورة خاصة ما يلي: (أ) مواصلة دعم التعاون مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى، وخاصة من أجل تنفيذ أوامر إلقاء القبض الصادرة عن المحكمة، و(ب) الإبلاغ بشأن أعمال التحقيق الأولي التي يقوم بها المدعي العام والإعلان عن هذه الأعمال من أجل تحريك الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى وقف العنف أو من أجل الإسهام في هذه الجهود، ودعم عمليات التحقيق والمقاضاة الوطنية بشأن الجرائم الخطيرة عملاً بمبدأ التكامل الإيجابي، ولكي تُعرف بصورة خاصة لدى جميع الأطراف في النزاعات — من أجل ردع الجناة- أنواع السلوك التي يوُجه بشأنها الاتهام (مثلاً، تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح، والعنف الجنسي، والتشريد القسري، والتسبب في أوضاع معيشية تهدف إلى القضاء على جماعة ما، وما إلى ذلك)، و(ج) زيادة إسهام مكتب المدعي العام إلى أقصى حد في مكافحة الإفلات من العقاب وفي منع الجرائم.

باء- التنسيق والتشاور

١٢- إن وضع وتنفيذ خطط وأنشطة الإعلام العام للمحكمة ككل هما مسؤولية قلم المحكمة، تحت التوجيه العام لرئاسة المحكمة [١٢] وفي ظل احترام ودعم أنشطة الإعلام العام المستقلة التي يقوم بها مكتب المدعي العام وعملاء آخرون. [١٣]

١٣- ويتولى قسم الإعلام والوثائق التابع لقلم المحكمة المسؤولية عن تنفيذ هذه الاستراتيجية، بالتعاون الوثيق مع وحدة الإعلام التابعة لمكتب المدعي العام، والصندوق الاستئماني للضحايا، ومكتب المستشار القانوني العام للضحايا، ومكتب المستشار القانوني العام للدفاع، والجمعية، فيما يتعلق بتطوير البرامج والأنشطة. ويقوم قسم الإعلام والوثائق التابع لقلم المحكمة بتنسيق أنشطة الإعلام العام للمحكمة ككل عن طريق العمل مع حلقات الوصل في هيئة الرئاسة ودوائر المحكمة، ووحدة الإعلام التابعة لمكتب المدعي العام، والشعب ذات الصلة التابعة لقلم المحكمة، والهيئات والمكاتب المستقلة. وستقوم هذه الجهات، يساعدها في ذلك قسم الإعلام والوثائق التابع لقلم المحكمة بما يتيحه من خبرة فنية ومشورة، بوضع وتنفيذ استراتيجيات أو خطط عمل محددة ترمي إلى تحسين صورة أو زيادة إبراز دور الهيئات المستقلة التي قد تكون جزءاً من ولاية هذه الجهات، وبخاصة في حالة الصندوق الاستئماني للضحايا.

١٤- وكجزء من مبدأ المحكمة الواحدة، كما جرى تبيانه في استراتيجية الإدعاء الخاصة بمكتب المدعي العام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، سيقوم مكتب المدعي العام "بزيادة تفهم أعماله من جانب وسائط الإعلام المحلية والوطنية والدولية بطريقة متسقة وذلك بالاعتماد قدر الإمكان على الخدمات التي يمكن لقلم المحكمة أن يقدمها". وفي حين أن مكتب المدعي العام هو جهاز مستقل من أجهزة المحكمة، فإنه يعتمد على خدمات قسم الإعلام والوثائق التابع لقلم المحكمة بخصوص جزء كبير من أعماله. ويقوم هذا القسم الأخير بنشر رسائل مكتب المدعي العام حسبما يكون مناسباً، وبتنظيم مؤتمرات صحفية، وبإدارة الموقع الشبكي للمحكمة، وبإعداد تسجيلات الفيديو، وبتقديم خدمات أخرى ذات صلة. وتقوم وحدة الإعلام التابعة لمكتب المدعي العام بنشر رسائل محددة خاصة بمكتب المدعي العام تتصل بأنشطة المكتب والمجالات التي تتطلب السرية مثل التحقيقات الأولية التي يجريها المكتب. وبالإضافة إلى ذلك فإن مكتب المدعي العام، بوصفه طرفاً في الدعاوى، يختلف أحياناً مع قرارات الدوائر ويقدم آراءه في هذا الصدد.

١٥- ويقوم مكتب المدعي العام كذلك، في حدود الموارد المتاحة المرصودة في الميزانية، بنشر معلومات دقيقة ومناسِبة من حيث التوقيت حول أنشطة محددة يضطلع بها المكتب، وذلك عن طريق مجموعة متنوعة من الأدوات مثل الإحاطات الإعلامية الأسبوعية (Weekly Briefings) الموجهة إلى الشركاء الرئيسيين.

---

[١٢] تقرير المحكمة عن التدابير الرامية إلى زيادة الوضوح بشأن مسؤوليات الأجهزة المختلفة، المرفق: أدوار ومسؤوليات الأجهزة بخصوص الاتصالات الخارجية (ICC-ASP/9/CBF.1/12)، الصفحة ١٦ (من النص الإنكليزي).

[١٣] يضطلع كل جهاز، تحت سلطة هيئة الرئاسة أو المدعي العام وبالتشاور مع الأجهزة الأخرى، بأدوار ومسؤوليات محددة في مجال الاتصالات الخارجية، بما يتفق مع إطار الإدارة السليمة الخاص بالمحكمة، كما هو محدد في نظام روما الأساسي وكما هو مشروح في 'بيان الإدارة المؤسسية' (Corporate Governance Statement)، المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و١٥ من النص الإنكليزي.

جيم- الاستعمال الشامل لجميع المصادر والتعاون المتسم بالكفاءة مع الشركاء

١٦- يُتوخى في هذه الاستراتيجية اتباع عدة قنوات للاتصال تمكّن المحكمة من نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن وبأكثر فعالية ممكنة. وتتراوح هذه الأدوات بين استعمال الوسائط التقليدية والإدارة الصحفية للتكنولوجيات المرتكزة على الإنترنت، والبرامج السمعية البصرية، وارتباطات الحديث العامة من جانب المسؤولين المنتخبين وموظفي المحكمة الآخرين.

١٧- وفي حين أن للمحكمة دوراً محورياً تؤديه في إتاحة المعلومات فإنها تسعى إلى تنسيق الجهود مع الشركاء مثل المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات القانونية، ووسائط الإعلام، والخبراء الخارجيين، والمؤسسات الأكاديمية، ورابطات الضحايا، وبصورة خاصة الدول الأطراف، بغية زيادة تأثير المحكمة إلى أقصى حد وإيلاء أولوية لاستعمال الموارد المحدودة. وستسعى المحكمة أيضاً إلى الحصول على تعاون ممثلي الحكومات، والوزارات ذات الصلة، والبرلمانيين من الدول الأطراف والدول غير الأطراف بغية تلبية الاحتياجات الوطنية من المعلومات. وبالإضافة إلى تكوين رابطات جديدة، ستوضّح المحكمة طبيعة الدعم اللازم وستدخل في حوار مفتوح وتشاوري مع الشركاء حول تدعيم التعاون وتجنب ازدواج الجهود.

دال- الاتصال المنتظم مع الشركاء بشأن فعالية الجهود الإعلامية

١٨- سيجري السعي إلى إقامة حوار منتظم مع الدول والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والشركاء الآخرين بغية تحقيق أقصى زيادة في فعالية الجهود المبذولة حالياً ومستقبلاً في مجال الإعلام العام وتحسين الأنشطة والنواتج الإعلامية. وسيجري إيلاء اهتمام خاص للاتصال مع الشبكات الوطنية والإقليمية التابعة لمجموعات رئيسية مختارة لضمان أن تكون الجهود المبذولة في مجال الإعلام العام ملبية للاحتياجات المحددة في مجال المعلومات، بما في ذلك استحداث ردود فعل ملائمة إزاء المعلومات الخاطئة المتعلقة بالغرض من المحكمة وبأنشطتها.

رابعاً- مجالات العمل البرنامجية

١٩- تحقيقاً لأهداف المحكمة في مجال الإعلام العام، أُنشئت أربعة برامج بغية التوسّع في تفاعل المحكمة مع وسائط الإعلام ومع الجمهور العالمي والإقليمي والوطني ومع الأوساط الأكاديمية والقانونية وكذلك بغية تحسين هذا التفاعل. وبينما تُحدَّد لكل برنامج أدوات وأنشطة اتصال محددة فإنه توجد بطبيعة الحال مجالات يتداخل فيها استخدام الأدوات.

٢٠- وسيجري الجمع بين هذا النهج البرنامجي الشامل ونهج جغرافي حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً، بما في ذلك شن حملات إقليمية أو وطنية، لمواجهة ما يظهر من تحديات إعلامية في مجالات أو بلدان محددة. وتتسم الاحتياجات في مجال الإعلام العام بأنها في حالة سيولة ويجب أن تتحلى المحكمة بالمرونة في نهجها بشأن التخطيط الإعلامي. وكما هو موضح أعلاه، فإن عملية وضع خطط عمل سنوية في مجال الإعلام سيجري ربطها بعملية إعداد ميزانية المحكمة كما أنها ستكمّل الاستراتيجية الحالية.

ألف- برنامج وسائط الإعلام

٢١- استخدمت المحكمة بانتظام علاقات مع وسائط الإعلام التقليدية وإدارة صحفية لتقديم معلومات عن أنشطتها على أوسع نطاق وعلى أسرع نحو ممكن. وكان ذلك بصورة خاصة هو الحال فيما يتصل باللحظات الرئيسية في مسيرة تطور المحكمة ونشاطها. وما زالت العلاقات مع وسائط الإعلام والإدارة الصحفية تشكلان بالضرورة عنصراً لا يتجزأ من عناصر الاستراتيجية الإعلامية للمحكمة.

٢٢- وسيجري تعزيز تعاون المحكمة مع وسائط الإعلام عن طريق ما يلي:

١- تحسين إمكانية حصول وسائط الإعلام على المعلومات وتحسين جودة هذه المعلومات

٢٣- يجب أن تكون المحكمة فعالة بدرجة مرتفعة في اتصالها مع وسائط الإعلام ويجب أن تضمن أن تكون المعلومات المقدمة مناسبة من حيث التوقيت ومفيدة. وسيجري تحسين إمكانية الحصول على المعلومات ونوعية المعلومات المقدمة إلى الصحفيين الذين ينقلون أخبار المحكمة عن طريق ما يلي:

(أ) إمكانية الحصول على المعلومات

'١' ضمان تنسيق طلبات وسائط الإعلام المتعلقة بإجراء مقابلات مع موظفي المحكمة تنسيقاً يتسم بالكفاءة؛

'٢' جعل المعلومات ذات التوقيت المناسب والمحدَّثة متاحةً على الموقع الشبكي للمحكمة؛

'٣' تطوير القدرة على البث الدفقي على شبكة الإنترنت بغية تمكين الصحفيين من طرح أسئلة من خارج قاعة الإحاطة الإعلامية الصحفية؛

'٤' إتاحة المعلومات المتعلقة بمجالات الخبرة الفنية والخبرة العامة لدى موظفي المحكمة المخصصين للتحدث مع وسائط الإعلام؛

'٥' إعداد نسخة سمعية بصرية من الدليل وتقديمه إلى الصحفيين؛

'٦' مواصلة إصدار نشرات صحفية منتظمة بشأن التطورات القضائية الرئيسية، ومشاركة المسؤولين المنتخبين في الأحداث العامة والأنشطة الأخرى ذات الصلة؛

'٧' مراجعة عملية إصدار النشرات الصحفية وورقات المعلومات الأساسية الأخرى لضمان أن تكون مناسِبة من حيث التوقيت وسهلة الفهم؛

(ب) جودة المعلومات

'١' تقديم الدعم والتدريب في مجال وسائط الإعلام إلى موظفي المحكمة المخصَّصين للتحدث مع وسائط الإعلام وتقديم التدريب في مجال وسائط الإعلام إلى كبار مسؤولي المحكمة على النحو المطلوب؛

'٢' تحسين وتحديث الوثائق المرجعية المتعلقة بالردود على الأسئلة العامة والأسئلة المثيرة للجدل وإتاحة الوثائق حسبما يكون ملائماً؛

'٣' دعم إنتاج الأفلام التسجيلية، التي يشارك فيها مشكلو الرأي العام والأعضاء البارزون في المجتمع الدولي والمفكرون الذين يمكن أن يسهموا في شرح أنشطة المحكمة؛

'٤' وضع جدول لمقالات الرأي التي ينبغي أن يكتبها ممثلو المحكمة أو الأفراد الرفيعو المستوى بشأن المسائل الآنية المتصلة بدور المحكمة وأعمالها.

٢- تشجيع ودعم جودة كتابة التقارير عن قضايا العدالة الدولية

٢٤- ستدعم المحكمة بناء قدرات الصحفيين عن طريق اتخاذ تدابير مثل ما يلي:

(أ) تحديد شريك منفِّذ والعمل معه لوضع برنامج لحلقة دراسية عن "كتابة التقارير عن المحكمة الجنائية الدولية" تُنظَّم من أجل الصحفيين من جميع المناطق وتشجيع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات وسائط الإعلام على تقديم حلقات دراسية في مجال بناء القدرات بشأن وسائط الإعلام من أجل مساعدة الصحفيين على كتابة التقارير عن المسائل المتصلة بالمحكمة؛

(ب) تنظيم زيارات دراسية قصيرة من أجل الصحفيين في لاهاي.

٣- دعم إمكانية وصول وسائط الإعلام الوطنية والإقليمية إلى ممثلي المحكمة ومعلوماتها

٢٥- يتسم تدعيم التعاون مع رابطات وسائط الإعلام الوطنية والإقليمية بأهمية حيوية بالنسبة إلى تقديم معلومات ذات توقيت مناسب وذات صلة بالموضوع في البلدان البعيدة عن مقر المحكمة في لاهاي. وكذلك تؤدي اتصالات وسائط الإعلام الوطنية والإقليمية دوراً رئيسياً في القيام على نحو فعال بتحديد الاحتياجات من المعلومات والاستجابة لها في مناطق معينة. وسيجري تحسين التعاون عن طريق ما يلي:

(أ) تنظيم مناقشة تشاورية واحدة سنوياً، حسبما تسمح به الموارد، مع ممثلي وسائط الإعلام في كل منطقة بغية تحسين المضمون الإعلامي المتعلق بالمحكمة وأوضاع كتابة التقارير الصحفية في المحكمة، بما في ذلك مناقشة إمكانية الحصول على مواد الإعلام العام ومدى صلتها بالموضوع؛

(ب) تنظيم مؤتمر صحفي واحد على الأقل على الصعيد الإقليمي أحياناً بمشاركة ممثل كبير من المحكمة في مؤتمر إقليمي؛

(ج) توسيع وتطوير شبكات الصحافة ووسائط الإعلام الإقليمية من أجل توزيع النشرات الصحفية والتنبيهات الإعلامية والمعلومات الأخرى ذات الصلة عن طريق الاتصال برابطات الصحافة الإقليمية والصحفيين الإقليميين وتجميع/تقاسم قواعد بيانات بشأن الاتصالات على نطاق المحكمة على النحو المناسب.

باء- البرنامج المتعلق بالجمهور العالمي والوطني والإقليمي

٢٦- يجب قيام المحكمة، باعتبارها مؤسسة قانونية دولية، بنشر معلوماتها العامة في جميع أرجاء المعمورة لدى جمهور واسع النطاق، باستخدام صفيفة من أدوات الاتصال. وفي حالات معينة، يجب أن تكون الجهود الإعلامية التي تضطلع بها المحكمة وشركاؤها مصممة لإتاحة الفرص لإثارة الاهتمام بأعمال المحكمة وإثارة النقاش بشأنها، ولا سيما في البلدان البعيدة عن المحكمة في لاهاي أو البلدان التي تنتمي إلى مناطق تنشط فيها المحكمة. وفي حالات أخرى، قد يتعين على المحكمة أن تستجيب للاحتياجات السريعة الظهور في مجال المعلومات. وقد يجري الاضطلاع أيضاً بأنشطة إعلامية في مناطق توجد فيها حالات قيد التحليل الأولي من جانب مكتب المدعي العام من أجل شرح دور المحكمة وأدائها لعملها، وذلك في الحالات المناسبة ورهناً بتوافر الموارد.

٢٧- وعن طريق هذا البرنامج، تسعى المحكمة إلى زيادة الوعي العالمي بدورها وأنشطتها، وزيادة فهم شؤون المحكمة، وكذلك تلبية الاحتياجات الوطنية والإقليمية المحدَّدة عن طريق القيام بما يلي:

١- إنتاج منشورات إعلامية

٢٨- تنتج المحكمة مواد معلومات مطبوعة تصف ولاية المحكمة وأنشطتها وتنظيمها وأداءها لعملها وكبار موظفيها وأنشطتها القضائية ومعلومات عن القضايا التي تنظر فيها.[١٤] وسيقوم قسم الإعلام والوثائق التابع لقلم المحكمة بتحسين فعالية هذه المنتجات عن طريق ما يلي:

(أ) تنظيم مناقشات تشاورية مع وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين بغية مراجعة وتحسين جودة وملاءمة المنشورات الحالية والمستقبلية؛

(ب) استحداث آليات لتلقي التغذية المرتدة بشأن المنشورات عن طريق الموقع الشبكي؛

(ج) توجيه دعوات عامة إلى أطراف ثالثة من أجل توزيع المواد المعنية؛

(د) تحسين نشر المطبوعات المحدَّثة عن طريق الموقع الشبكي.

٢- تحسين إنتاج المواد السمعية البصرية والتوسع في هذا الإنتاج

٢٩- يشكل إنشاء مكون سمعي بصري موسَّع أمراً هاماً لعملية تقديم معلومات عن المحكمة على النطاق العالمي وعلى نحو فعال من حيث التكاليف. وستقوم المحكمة بتحسين وتطوير المنتجات السمعية البصرية عن طريق ما يلي:

(أ) تقييم مدى فعالية المنتجات السمعية البصرية الراهنة التي تشمل إعداد موجزات للمداولات في جميع القضايا ومعلومات عن أحداث المحكمة والمسائل ذات الصلة، وردود كبار الموظفين على الأسئلة المسجلة سابقاً في بلدان الحالات؛[١٥]

[١٤] تشتمل المنشورات الحالية على ما يلي: 'صحف الوقائع'، و'المحكمة اليوم'، و'التحديث الأسبوعي لتطورات المحكمة'، و'صحائف معلومات القضايا'، و'المحكمة الجنائية الدولية في عجالة'، و'فهم شؤون المحكمة الجنائية الدولية'.

(ب) إنتاج برامج جديدة، حسبما تسمح به الموارد، يشترك فيها ممثلو هيئة الرئاسة، والدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، والصندوق الاستئماني للضحايا، ومكتب المستشار القانوني العام للضحايا، ومكتب المستشار القانوني العام للدفاع، وآخرون بشأن المواضيع المتصلة بمجالات عملهم من أجل 'شخصنة' أعمال المحكمة ونشر معلومات دقيقة ومثيرة للاهتمام؛

(ج) مواصلة إتاحة مواد بث فيديو وسمعية محرَّرة عالية الجودة وقابلة للتنزيل عن سير أعمال المحكمة، ونُسخ من سيْر الأعمال على أقراص فيديو رقمية، فضلاً صور فوتوغرافية رقمية من أجل وسائط الإعلام المطبوعة؛

(د) مواصلة تسجيل خطابات المسؤولين المنتخبين لضمان الحضور الافتراضي في المؤتمرات والأحداث الأخرى ذات الصلة، وذلك قدر الإمكان في حدود الموارد الموجودة؛

(هـ) القيام على نحو منتظم بتقييم وتنقيح وتحسين وسائل التوزيع الحالية للمنتجات السمعية البصرية للمحكمة (الموقع الشبكي للمحكمة والشبكة الاجتماعية 'يو تيوب') حسب الحاجة بغية زيادة تأثيرها.

٣- تحسين استعمال التكنولوجيا المرتكزة على الإنترنت، بما في ذلك الموقع الشبكي والشبكات الاجتماعية والمدونات المرتكزة على الشبكة العنكبوتية

٣٠- وسائل الاتصال المرتكزة على الإنترنت، بما فيها 'وسائط الإعلام الجديدة'، هي وسائل ابتكارية تتسم بالكفاءة تفيد في توزيع المعلومات الدقيقة عن المحكمة على نطاق واسع. وتفيد هذه الوسائل في عرض صورة المحكمة باعتبارها مؤسسة حديثة دينامية تدرك حاجتها إلى الوصول إلى الجمهور العالمي وكذلك باعتبارها جهة فاعلة رئيسية على الساحة الدولية. وستواصل المحكمة السعي إلى الوصول إلى أنواع جديدة من الجمهور والأشخاص الذين يُحتمل أن يهتموا بالمسائل المتصلة بالمحكمة عن طريق ما يلي:

(أ) التوسّع في استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية على الإنترنت بما في ذلك وضع مواد فيديو تتصل بالمحكمة ومواد تتصل بالتطورات القضائية على موقع 'يو تيوب' وإنشاء حسابات على موقع 'تويتر' بغية تقديم تحديثات منتظمة عن التطورات التي تحدث في المجالات المختلفة لعمل المحكمة؛

(ب) تنظيم جلسات منتظمة بشأن وضع المدونات على شبكة الإنترنت مع ممثلي المحكمة من الأجهزة والشعب والمكاتب المختلفة؛

(ج) مراجعة وتنقيح المحتوى الحالي للموقع الشبكي للمحكمة عندما يكون ذلك مناسباً.

---

(١٥) تشتمل المنتجات السمعية البصرية الحالية على ما يلي: 'المحكمة الجنائية الدولية في عجالة'، و'أخبار من المحكمة'، و'اسأل المحكمة'، وتسجيل فيديو مؤسسي تم الانتهاء منه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بعنوان 'المحكمة الجنائية الدولية'.

٤- تنظيم أحداث لإحياء الذكرى أو المشاركة فيها

٣١- إن مناسبات إحياء الذكرى، مثل 'يوم العدالة الجنائية الدولية'، و'بدء نفاذ نظام روما الأساسي'، و'اليوم الدولي للمرأة'، و'اليوم الدولي للطفل الأفريقي' تتيح للمحكمة الفرصة للوصول إلى جمهور عريض كما تتيح لها البرهنة على الصلات القائمة بين المحكمة وقضايا العالة الاجتماعية أو الدولية الأوسع نطاقاً. ويمكن للمحكمة أن تحقق ذلك مثلاً عن طريق ما يلي:

(أ) استخدام وسائط الإعلام التقليدية (التلفاز والإذاعة والصحف) ووسائط الإعلام الجديدة (الشبكات الاجتماعية والمنصات الأخرى المرتكزة على الإنترنت) لتعبئة الناس للإعراب عن تأييدهم للمحكمة عن طريق القيام بأعمال رمزية؛

(ب) القيام، في إطار شراكة مع آخرين، بتنظيم أحداث مثل معارض الصور الفوتوغرافية، أو معارض المواد المتعددة الوسائط، أو الحفلات الموسيقية، أو الحلقات الدراسية، أو منح الجوائز، أو احتفالات محددة أخرى؛

(ج) التماس التعاون من الدول والشركاء الرئيسيين الآخرين بشأن زيادة إبراز صورة المحكمة عن طريق أنشطة مثل بث برامج أو إعلانات عن طريق التلفاز أو الإذاعة الوطنيين، أو الربط بصفحات على الشبكة العنكبوتية، أو استخدام علم المحكمة في ١٧ تموز/يوليه وهو 'يوم العدالة الجنائية الدولية'.

٥- ضمان وصول الجمهور بصورة فعالة إلى مقر المحكمة في لاهاي

٣٢- تستقبل المحكمة عدداً من الزائرين يُقدر بسبعة آلاف زائر في المقر سنوياً. ويقوم ممثلو الأجهزة الثلاثة وممثلو المكاتب المستقلة بشرح دور المحكمة وأنشطتها والرد على أسئلة الزوار الذين يفدون من جميع أنحاء العالم. وسيجري زيادة فعالة زيارات الجمهور إلى أقصى حد عن طريق ما يلي:

(أ) مواصلة تحسين شكل التقديم والعرض بغية جعل الزيارات أقل وطأة على موارد المحكمة؛

(ب) توسيع نطاق برنامج 'الزيارات الدراسية' الموحدة وقوامه تنظيم زيارات لمدة يوم واحد إلى المحكمة باستخدام وحدات شرح وُضعت مع الأجهزة والشعب والمكاتب ذات الصلة من أجل تقديم معلومات أكثر عمقاً وتركيزاً، تبعاً لاحتياجات المجموعات.

٦- ضمان نشر مداولات المحكمة

٣٣- تكفل المحكمة نشر مداولاتها بإتاحة الاطلاع على هذه المداولات عن طريق إنتاج ونشر وتوزيع موجزات سمعية بصرية للجلسات، والبث الدفقي لوقائع الجلسات، وبث الجلسات الرئيسية بواسطة السواتل، ونشر القرارات القضائية والأوراق المقدمة من المشاركين والمواد المطبوعة التي تتراوح بين المنشورات التي تقدم فهماً عاماً للمحكمة والمنشورات التي تتناول الحالات وقضايا محددة. وستحسّن المحكمة ما تقوم به من نشر المعلومات المتصلة بالمداولات عن طريق ما يلي:

(أ) التشاور مع الشركاء وأنواع مختارة من الجمهور بشأن محتوى وشكل المنتجات المطبوعة والمنتجات السمعية البصرية الحالية بقصد تحسين جودة هذه المواد وتوزيعها.

٧- تحسين الفرص المتاحة للإعلام العام الناتجة عن مشاركة المحكمة في الحلقات الدراسية الوطنية والإقليمية

٣٤- ستزيد المحكمة إلى أقصى حد من الفرص المتاحة للإعلام العام المتولدة عن مشاركة ممثلي المحكمة في المؤتمرات والحلقات الدراسية عن طريق القيام بما يلي:

(أ) دعم هيئة الرئاسة والقضاة والمسجل على النحو المطلوب في إعداد المواد المطلوبة للمؤتمرات والحلقات الدراسية والمحاكم الصورية وما يتصل بذلك من أحداث إعلامية؛

(ب) ضمان تقاسم المعلومات بين الأجهزة والشعب والمكاتب حيثما أمكن بشأن المشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية؛

(ج) السعي إلى القيام بالتخطيط المبكر عند مشاركة أكثر من موظف واحد في هذه المؤتمرات والحلقات بغية ضمان تحقيق الأهداف المشتركة وتوصيل الرسائل المشتركة على النحو المناسب؛

(د) تقديم مواد ووثائق داعمة إلى الموظفين حسب الضرورة؛

(هـ) الترتيب لإجراء مقابلات لممثلي المحكمة المختصين مع وسائط الإعلام الإقليمية والوطنية والمحلية، وتزويد الموظفين المعنيين بالمواد الداعمة عند الاقتضاء؛

(و) وضع الملاحظات المبداه في المؤتمرات التي يحضرها ممثلو المحكمة على الموقع الشبكي للمحكمة حيثما كان ذلك ممكنا.

٨- التوسع في إمكانية الاستفادة من مكتبة المحكمة

٣٥- على الرغم من أن خدمات مكتبة المحكمة مقصورة حالياً على موظفي المحكمة، فإن المجموعة المتخصصة من المعلومات الرقمية والمعلومات المطبوعة على السواء ستكون بالغة القيمة للجمهور ووسائط الإعلام والعاملين في المهن الأكاديمية والقانونية والأطراف المهتمة الأخرى. وستسعى المحكمة إلى زيادة إمكانية الاستفادة من المكتبة عن طريق ما يلي:

(أ) فتح المكتبة تدريجياً أمام فئات معينة سيجري تحديدها مع تطور المكتبة؛

(ب) استحداث مشروع يرمي إلى جعل جميع الموارد متاحة للعالم الخارجي باستخدام التكنولوجيات الرقمية المتقدمة الحالية. وسيكون تنفيذ المشروع رهناً بتوافر الموارد؛

(ج) وضع خطط على مدى الثلاث سنوات القادمة لتحويل المكتبة تدريجياً إلى مركز مرجعي ومعرفي بشأن القانون الجنائي الدولي وتاريخ المحكمة للأغراض التعليمية.

جيم- البرنامج الأكاديمي

٣٦- إن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث والأساتذة والمدرسين والطلاب هم جهات مستهدَفة هامة لأنشطة المعلومات بوصفهم شركاء في الحاضر والمستقبل في مجال تعليم القانون

الجنائي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وزيادة تعزيز واحترام هذه القوانين، وهو ما يتفق أيضاً مع استراتيجية الإدعاء الخاصة بمكتب المدعي العام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

زيادة التعاون مع الأوساط الأكاديمية الوطنية

٣٧- ستزيد المحكمة من تعاونها مع المؤسسات الأكاديمية عن طريق ما يلي:

(أ) دعم البحوث الأكاديمية، في حدود الموارد المرصودة في الميزانية، لكي ترتاد ميادين وثيقة الصلة بالمحكمة عن طريق الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات المعلومات، وتيسير تنظيم الزيارات الدراسية إلى المحكمة، وزيادة النهوض ببرنامج التدريب الداخلي وبرنامج المهنيين الزائرين، وتيسير إمكانية الاستفادة من مجموعة المكتبة عند الطلب؛

(ب) تشجيع الدول على إدراج برامج دراسية بشأن القانون الجنائي الدولي في المناهج الدراسية الرسمية للكليات التالية: كليات الحقوق، والعلاقات الدولية، والعلوم السياسية، والتنمية، والأمن، وحقوق الإنسان، والاتصالات، والصحافة؛

(ج) دعم اشتراك كبار الموظفين والمسؤولين المنتخبين في الدورات أو الحلقات الدراسية ذات الصلة، ودعم اشتراكهم أيضاً بتيسير الحضور الافتراضي لمسؤولي المحكمة عن طريق الكلمات المسجلة مسبقاً و/أو مؤتمرات الفيديو في الوقت الحقيقي، عندما يكون ذلك مناسباً وممكناً عملياً؛

(د) دعم البرامج الدراسية المتعلقة بالمسائل المتصلة بالمحكمة المدرجة في مناهج نيل شهادة القانون على المستوى الجامعي الأول وعلى مستوى "الماجستير" وكذلك في الدورات الصيفية والدورات المقدمة على الإنترنت. وسيجري استحداث مشروع لتحديد البرامج القائمة وربط الأساتذة الجامعيين والمؤسسات الأكاديمية من البلدان أو المناطق المختلفة وبحث أفضل الطرق لتيسير إمكانية الحصول على المعرفة الفنية ودعم التنفيذ؛

(هـ) إقامة مسابقة المحكمة الصورية العالمية السنوية بشأن الجوانب الموضوعية والإجرائية في القانون والسوابق القضائية المنطبقة على المحكمة، باستخدام الشبكات القائمة وبالتعاون مع الشركاء الأكاديميين. [١٦]

دال- البرنامج القانوني

٣٨- القضاة والمدعون العامون وأعضاء رابطات المحامين وممارسو المهن القانونية الأخرى هم أشخاص طبيعيون يؤدون دوراً حيوياً يتعلق بتقديم معلومات دقيقة عن ولاية المحكمة وأنشطتها، وحشد الاهتمام بأعمال المحكمة، والتأثير على صانعي القرار والرأي العام، والنهوض بتنفيذ نظام روما الأساسي والإسهام في تطوير القانون الجنائي الدولي. وفي حين أن الأوساط القانونية قد يكون لديها اهتمام طبيعي بالمسائل المتصلة بالمحكمة فإنها يمكن أيضاً أن تصبح مجموعة يسهل الوصول إليها ولديها الاستعداد للاستماع إلى المحكمة وتهتم بزيادة معرفتها بالمحكمة.

[١٦] يجري الآن تنفيذ عملية المحكمة الصورية بالإنكليزية والإسبانية. وقد بدأ استحداث هذه الممارسة بالصينية والعربية والفرنسية.

زيادة التعاون مع الأوساط القانونية الوطنية والرابطات الإقليمية

٣٩- ستسعى المحكمة إلى زيادة هذا التعاون عن طريق ما يلي:

(أ) تنظيم دورات تدريبية سنوية في مقر المحكمة، بالتعاون مع الشركاء، من أجل أعضاء 'قائمة المحامين ومساعدي المحامين'؛

(ب) تنظيم زيارات دراسية وحملات إعلامية بشأن المسائل ذات الصلة بغية الحفاظ على التفاعل مع الأوساط القانونية؛

(ج) نشر مقالات رأي ومقابلات ومقالات أخرى على أساس منتظم بشأن المواضيع المتصلة بالمحكمة في المجلات القانونية والمنشورات المتخصصة؛

(د) العمل مع الرابطات القانونية ورابطات المحامين (على الصعيد الوطني أو الدولي)، وبصورة خاصة لأغراض إطلاع المحامين على أعمال المحكمة وحفز اهتمامهم وتعزيز القدرة القانونية للمحامين الخارجيين الذين قد يقفون أمام المحكمة؛

(هـ) توسيع نطاق حملة "استدعاء محاميات" لتمتد إلى مناطق أخرى عقب نجاح حملة "استدعاء محاميات أفريقيات" التي شُنت بصورة مشتركة مع رابطة المحامين الدولية في أيار/مايو ٢٠١٠.[١٧]

خامساً- الموارد

٤٠- يمكن تنفيذ الاستراتيجية المقترحة في حدود الموارد الموجودة.

٤١- وتمارس هيئة الرئاسة والقضاة دوراً هاماً بشكل بارز في النهوض بهدف المحكمة المتعلق بالإعلام العام عن طريق اشتراكهم في المؤتمرات والحلقات الدراسية والمحاكم الصورية والأحداث المتصلة بالإعلام. فرئيس المحكمة، بوصفه 'الوجه الخارجي للمحكمة'،[١٨] يسمح له موقعه بصورة طبيعية أن يقود المناقشات المتعلقة بجميع جوانب المحكمة والنظام المنشأ في نظام روما الأساسي، على نحو يُؤخذ فيه في الحسبان استقلالية المدعي العام. وسيقوم قسم الإعلام والوثائق التابع لقلم المحكمة بدعم اشتراك هيئة الرئاسة والقضاة والمسجّل في الأحداث المتصلة بالإعلام العام، بما في ذلك جلسات التدوين المعقودة على الإنترنت والمقابلات والاتصالات الأخرى مع وسائط الإعلام.

٤٢- وستزيد المحكمة من مشاركة الموظفين وكذلك المسؤولين المنتخَبين بغية زيادة تأثير أعمال المحكمة إلى أقصى حد ممكن. وبالإضافة إلى عمليات المشاركة العامة من جانب المسؤولين المنتخَبين،

---

[١٧] تهدف حملة " استدعاء محاميات" إلى زيادة عدد المحاميات المرخص لهن تمثيل الأشخاص المدعى عليهم أو الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية. وقد ركزت الحملة في مرحلتها الأولى على البلدان الأفريقية. وهذه الحملة الإعلامية، التي نُظمت بالتعاون مع رابطات المحامين الوطنية في زهاء خمسة عشر بلداً أفريقياً، قد أتاحت فرصة فريدة للارتفاع بمستوى الوعي بشؤون المحكمة وزيادة تفهمها من جانب الأوساط القانونية في البلدان الأفريقية. وساعدت الحملة أيضاً على إنشاء وتعزيز شبكة للعلاقات مع الأوساط القانونية الأفريقية والوقوف على الأحداث والمنشورات المحلية على أساس منتظم، وهو ما يمكن استخدامه مرة أخرى في المستقبل فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

[١٨] الاستراتيجية المتكاملة للعلاقات الخارجية للمحكمة، الإعلام العام والتوعية.

ستجري دعوة كبار الموظفين وسيجري تدريبهم بغية المشاركة في الأنشطة التي تُنظَّم مع الجمهور، مثل الإحاطات الإعلامية والمحاضرات والعروض التي تُقدَّم إلى مجموعات.

٤٣- وسيجري إدراج ممثلي هيئة الرئاسة والدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا ومكتب المستشار القانوني العام للضحايا، ومكتب المستشار القانوني العام للدفاع في عملية البرمجة السمعية البصرية الجديدة فيشرحون دور المحكمة وأنشطتها. وستشمل البرامج مواضيع تتصل بمجالات عملهم وجلسات تدوين على الإنترنت وأنشطة أخرى حيثما أمكن.

٤٤- بيد أن الموارد المحدودة لدى المحكمة والتي تسمح بالاضطلاع بأنشطة الإعلام العام تتطلب الدعم والشراكة من جانب الدول والمجتمع المدني على السواء. ومن المهم في هذا الصدد أيضاً أن تعمل الدول والمجتمع المدني معاً من أجل دعم ولاية المحكمة وأنشطتها.

٤٥- وتمارس الدول والمجتمع المدني دوراً مزدوجاً من حيث دعمهما لأهداف المحكمة في مجال الإعلام العام. فهما بوصفهما شريكين في التنفيذ يضطلعان بأنشطة لا تستطيع المحكمة القيام بها بسبب محدودية الموارد، بما في ذلك على سبيل المثال تنظيم مؤتمرات وإطلاق مبادرات جمع الأموال من أجل البرامج المشتركة أو من أجل مشاريع بناء القدرات فيما يتعلق بوسائط الإعلام. ويمكن للدول والمجتمع المدني أيضاً أن يقدما معلومات قيمة من أجل تخطيط وتقييم أنشطة ومنتجات المحكمة في هذا الصدد.

١- دور الدول الأطراف

٤٦- وفقاً لـ'الإعلان المتعلق بالتعاون'[١٩]، المعتمد في كمبالا، تُشجَّع الدول الأطراف على القيام بدور رئيسي في النهوض بأعمال المحكمة، بما في ذلك على الصعيد الوطني. وتوجد على سبيل المثال فرصة طبيعية في هذا الصدد تتمثل في قيام الدول بتنظيم جهود التوعية وأحداث عامة ظاهرة مرموقة في نحو ١٧ تموز/يوليه من كل عام، الذي أعلنت الدول الأطراف أنه 'يوم العدالة الجنائية الدولية'.[٢٠]

٤٧- وستُدعى الحكومات إلى أن تستخدم بصورة عامة شبكات اتصالاتها ووسائط إعلامها الوطنية، مثل التلفاز والإذاعة، فضلاً عن الاتصالات الأخرى، بغية زيادة تسليط الأضواء على المحكمة وتقديم معلومات عن دورها وأنشطتها.

٤٨- وستُشجَّع الدول أيضاً على دعم مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز الوعي بشؤون المحكمة وبالنظام المنشأ في نظام روما الأساسي وكذلك على المساعدة في برامج بناء قدرات المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد.

٢- المجتمع المدني: مكمِّل ومنفِّذ

٤٩- تعمل المحكمة في إطار شراكة مع المنظمات غير الحكومية التي تنشط في المسائل التي تهم المحكمة. والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب منظمات المجتمع المدني بصورة أعم، شركاء لا غنى عنهم فيما يتعلق بجهود المحكمة في مجال الإعلام العام، وخاصة على الصعيد الوطني. وتمارس المنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً في نشر المعلومات عن المحكمة ورفع مستوى الوعي بها عن طريق أنشطة مثل

[١٩] إعلان بشأن التعاون (RC/Decl.2)، الفقرتان ١٠ و١١.

[٢٠] إعلان كمبالا (RC/Decl.1)، الفقرة ١٢.

تنظيم حلقات دراسية ومناقشات خبراء واجتماعات موائد مستديرة ومعارض وأحداث لإحياء الذكري والتركيز على قضايا رئيسية تتصل بالمحكمة.

٥٠- وستعتمد المحكمة على ممثلي المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والقانونية، لتنفيذ بعض الأنشطة المخطط لها المدرجة في هذه الاستراتيجية مثل المحكمة الصورية، وحملة "استدعاء محاميات" والمبادرات المتعلقة ببناء القدرات من أجل الصحفيين. ويمكن أن يؤدي الافتقار إلى موارد إلى القصور في تنفيذ هذه الاستراتيجية جزئياً.

٥١- ولتجنب الازدواج في العمل ولزيادة التأثير، فإن المنظمات غير الحكومية مدعوة أيضاً إلى المشاركة إلى جانب المحكمة في المشاريع ذات الصلة التي يمكن أن تكمِّل الجهود التي تبذلها المحكمة على نطاق العالم في مجال الاتصال.

٥٢- وبالإضافة إلى التشاور بشأن أنشطة وبرامج محددة، ستواصل المحكمة العمل على نحو وثيق مع 'الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية ' و'الفريق المعني بالاتصالات' بخصوص تطوير الاستراتيجيات والأنشطة الإعلامية.

سادساً- الرصد والتقييم

٥٣- القيام على نحو منتظم بتقييم مدى نجاح جهود المحكمة في مجال الإعلام العام هو أمر لا بد منه لوضع برامج إعلامية في المستقبل وسيجري تحقيقه عن طريق استخدام مؤشرات أداء وكذلك، في بعض الحالات، دراسات استقصائية. وستوضع مؤشرات مناسبة لكل نشاط في الاستراتيجية الحالية وفي خطط العمل التالية. وستتشاور المحكمة بشأن عملية صياغة ومدى فعالية المؤشرات النوعية والكمية والوسائل الأخرى من أجل تحقيق الرصد الفعال، في حالة الأنشطة المضطلع بها بالتعاون مع شركاء منفذين.

٥٤- وكجزء من العملية السنوية للمحكمة المتمثلة في تقديم التقارير، سيقوم قسم الإعلام والوثائق التابع لقلم المحكمة بإجراء استعراض سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ كل نشاط مضطلع به على سبيل دعم أهداف الاستراتيجية بشأن الإعلام العام. وسيُستخدم هذا الاستعراض لتحديد العقبات التي تعترض التنفيذ والحلول الممكنة و/أو ما إذا كان يلزم إيجاد موارد إضافية.

٥٥- وطوال فترة تنفيذ الاستراتيجية وخطط العمل المستقبلية، ستسعى المحكمة إلى تحقيق التشاور الوثيق مع الدول والمنظمات غير الحكومية في تقييم مدى فعالية الأنشطة، وخاصة الأنشطة المتصلة بالجهود الإعلامية الوطنية والإقليمية. وسيجري الاضطلاع بهذا التقييم بعدد من الطرق. وستلتمس المحكمة تغذية مرتدة بشأن مبادراتها المتعلقة بالإعلام العام وذلك أثناء الاتصالات المقررة بصورة منتظمة مع الدول والمنظمات غير الحكومية. [٢١] وستنظم المحكمة مناقشات تشاورية بشأن أنشطة ومنتجات معينة يرد وصفها في مجالات العمل البرنامجية الواردة أعلاه، بما في ذلك على سبيل المثال منشورات المحكمة والبرامج السمعية البصرية. وعقب كل حدث أو نشاط يُنظَّم مع شريك منفِّذ، ستلتمس

[٢١] تشمل هذه الاتصالات، على سبيل المثال، المناقشات التحضيرية لدورات الجمعية، والإحاطات الإعلامية المقدمة إلى المجتمع الدبلوماسي والتي تُعقد أربع مرات سنوياً، والاجتماعات التي تُستضاف في المحكمة مرتين في السنة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية لمناقشة المسائل موضع الاهتمام المتبادل.

المحكمة تغذية مرتدة بشأن مشاركتها وتلتمس توصيات من أجل زيادة إسهامها في الأنشطة المستقبلية المماثلة إلى أقصى حد ممكن.

٥٦- وتحدد خطط عمل مكتب المدعي العام المتعلقة بالاتصال غايات ملموسة وقابلة للقياس بشأن الاتصال كما تقيّم النتائج المستهدفة.

سابعاً- المراجعة وعمليات التحديث

٥٧- بالاقتران مع استعراض سنوي لتنفيذ الاستراتيجية الراهنة، ستراجع المحكمة و/أو تطور خطط العمل السنوية لأنشطتها في مجال الإعلام العام وكذلك خطط العمل المستحدثة فيما يتصل بنُهُج جغرافية أو مواضيعية محددة. وستكون التحديثات هي نتاج المشاورات التي تُجرى مع الدول والمنظمات غير الحكومية وجهات أخرى طوال فترة التنفيذ فضلاً عن الدروس المستفادة من تجربة المحكمة في تنفيذ أنشطتها في مجال الإعلام العام.

٥٨- وسيجري ربط المراجعة وعمليات التحديث بعملية إعداد ميزانية المحكمة لكي تُؤخذ في الحسبان الموارد الموجودة حالياً والموارد الإضافية المطلوبة، فضلاً عن استعراض الأداء السنوي للمحكمة وآليات تقديم التقارير.